أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

واقع الأمن الغذائي في تركيا خلال عام 2022
مُقارَبة تحليلية لجوانب الأزمة وتفاصيلها

إعداد: خالد التركاوي

تموز / يوليو 2022
www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

المحتويات

مقدمة 04
أولاً: أزمة الغذاء العالمية 05
ثانياً: الإنتاج من الحبوب والمنتجات النباتية الرئيسية 08
ثالثاً: الإنتاج من الحليب والمنتجات الحيوانية 11
رابعاً: مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في تركيا 13
خامساً: الطلب ومشاكل الأسعار 14
سادساً: أسباب الأزمة في تركيا 17
الخلاصة: 18

مقدمة

منذ بَدْء الحرب "الروسية-الأوكرانية" أصبح الحديث عن الأزمة الغذائية أكثر حضوراً في المشهد الدولي، علماً أن مشاهد متكررة ترتبط بأزمة العرض وسلاسل الإمداد كانت قد رافقت انتشار وباء "كوفيد-19" في عام 2020، حيث خلت رفوف المتاجر من عدد من السلع، وتزاحم الناس لشراء الموادّ الغذائية، فيما قامت العديد من الأُسَر بتخزين فائض عن حاجتها. بدا هذا المشهد لافتاً للغاية وموضوعاً مهماً للدراسة من قِبل الباحثين والمتابعين.

في تركيا جرى تداوُل أخبار غير سارّة عن فقدان بعض السلع على وَقْع ارتفاع حادّ في الأسعار كانت جذوره بدأت قبل أزمة الحرب "الروسية-الأوكرانية" التي رافقها ارتفاع في أسعار المحروقات والموادّ الرئيسية.

فتركيا تواجه منذ سنوات عدة، رقماً تضخّمياً ذا خانتين، فيما تناضل الحكومة بعزم لمحاولة تثبيته أو كبحه، حيث تم اتخاذ إجراءات صارمة لتشجيع «اللّيْرَلة» وتعزيز ثقة الأفراد بعملتهم الوطنية. لكن القرارات والقوانين وإن بدت أنها نجحت مؤقتاً في تثبيت الأسعار، إلا أنها سرعان ما تراجعت تأثيراتها على وَقْع عوامل سياسية محلية وأخرى اقتصادية عالمية دفعت بمشاكل اقتصادية جمّة لتطفو على السطح.

يسعى هذا البحث إلى كشف جوانب أزمة الغذاء في تركيا وتحليل أسبابها الرئيسية، من خلال تسليط الضوء على المنتج الغذائي والكميات المطلوبة منه، ويقدم تحليلات غير مسبوقة في مجال تقدير الفجوات في مختلف السلع الرئيسية، فيما يحاول كذلك أن يستشرف مستقبل الأزمة على ضوء الأحداث والتحليلات التي سردها.

أولاً: أزمة الغذاء العالمية

مع فرض الإغلاق في الصين أواخر عام 2019 وما تبعه من حجر وحظر، ثم إغلاق في مختلف أنحاء العالم، بدأت الدول تعاني من صعوبة في تأمين سلعها الغذائية القادمة من الخارج. ورغم تخفيض القيود في العام الثاني لانتشار وباء كورونا، فإن كلف النقل وارتفاع سعر الوقود في عام 2021 بدت ذا تأثير واضح على أسعار الغذاء في العالم. وما إن أطلت الدول برأسها خارج نفق "كوفيد-19"، بدأت الحرب "الروسية-الأوكرانية"، في بلدين يُعدان من أكثر دول العالم تصديراً للسلع الرئيسية، ومن بينها القمح والشعير والذرة الصفراء والمعادن والغاز والنفط، وهو ما أثّر بشكل كبير على الأسعار العالمية، فيما بدأت معدلات التضخم ترتفع فوق ارتفاعها.

الشكل رقم (1) - مؤشر أسعار السلع العالمية

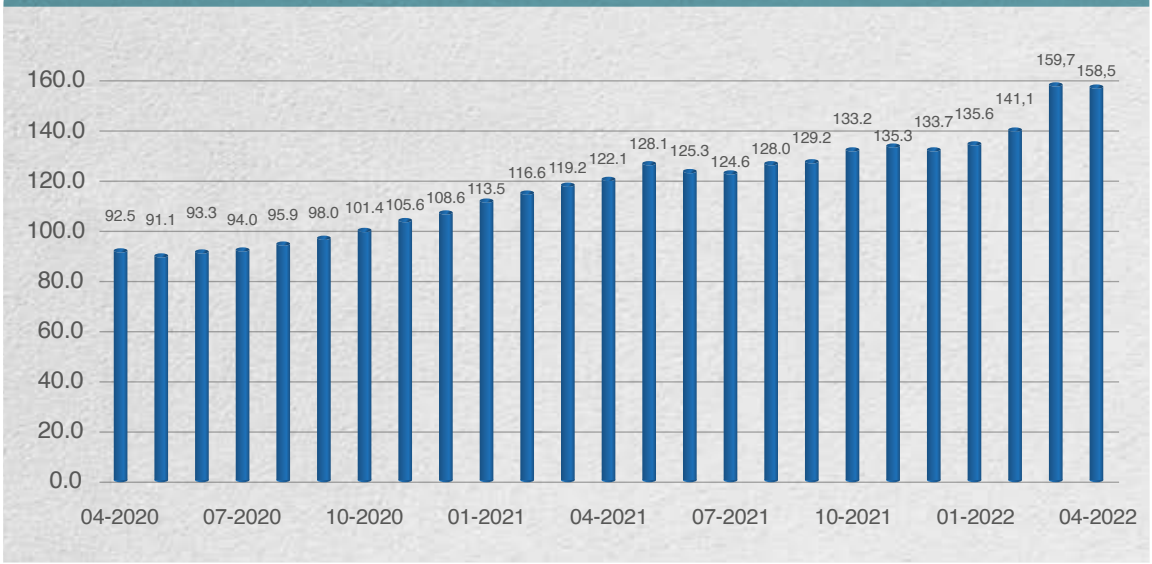

مؤشر الأسعار العالمية ارتفع من 92,5 نقطة في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى أكثر من 158 نقطة في نهاية الربع الأول من عام 2022 (1). هذه الأسعار فاقت التضخم الحاصل في الأسعار عام 2008 على أثر الأزمة العالمية آنذاك (2)، علماً أن هناك سلعاً تسجّل ارتفاعاً بشكل غير مسبوق، حيث ارتفع القمح على سبيل المثال حوالَيْ 800% في منتصف عام 2022 مُقارَنة بمطلع العام نفسه (3).

(1) «The FAO Food Price Index fell for the second consecutive month in May», FAO Food Price Index, FOA, 2022/06/03: bit.ly/3HLWIuA
(2) «Global economic prospects», World bank, 2022, P.23: bit.ly/3QlinIf
(3) «Global economic prospects», p. 32.

المخاطر التي خلفتها الحرب "الروسية-الأوكرانية" على الغذاء في العالم، انعكست على مجموعة من الدول بشكل رئيسي، إذ إن دولاً مثل جورجيا وتركيا ومالدوفا وبيلاروسيا وألبانيا تعتمد بشكل كبير على القمح الروسي والأوكراني، فيما تعتمد تركيا على هذين البلدين في 75% من إجمالي وارداتها من القمح (4). ولكن الإنتاج التركي الجيد من القمح يُعَدّ مساعداً على تجاوُز المشكلة، حيث يظهر من خلال مُقارَنة وضع تركيا ببقية دول المنطقة أنها أفضل نسبياً.

(4) «Global economic prospects», p. 125.

الشكل رقم (2) - مؤشر الأمن الغذائي في تركيا وبعض دول المنطقة في عام 2021

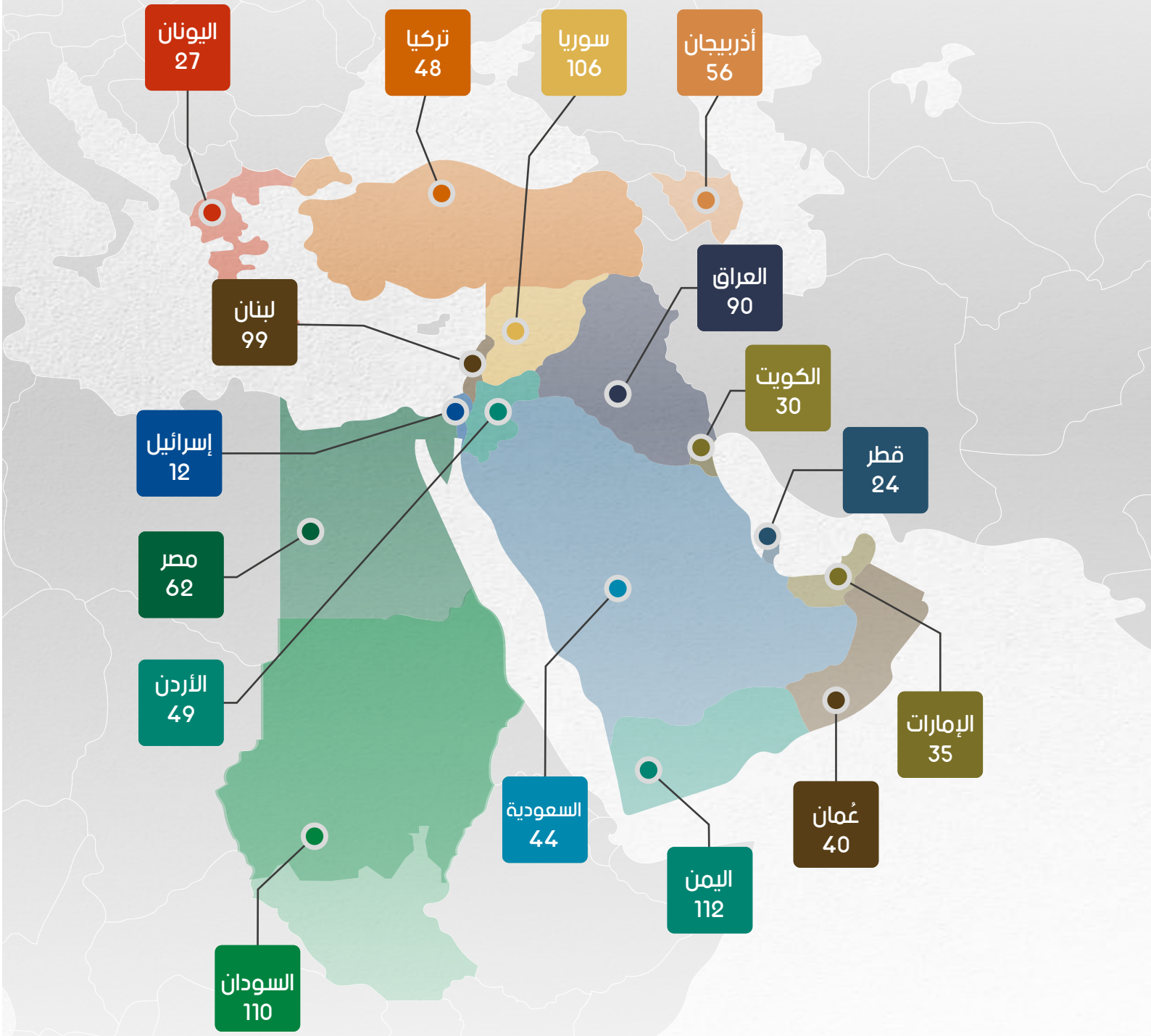

المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي، The Economist, Global Food Security Index (GFSI) (economist.com)

ثانياً: الإنتاج من الحبوب والمنتجات النباتية الرئيسية

بلغ عدد سكان تركيا في مطلع عام 2022، قُرابة 85 مليون نسمة، من بينهم 64 مليوناً فوق سن الخامسة عشرة، فيما تتكون قوة العمل في البلاد من 34 مليوناً يعمل منهم في قطاع الزراعة 5,4 مليون شخص (5). فالقطاع الزراعي قطاع مهم جداً لدى السكان الذين ينتشرون في المدن غير الرئيسية والبلدات والقرى المختلفة. على جانب آخر، تنتج تركيا ما يزيد عن 50 مليون طن من الموادّ الغذائية الزراعية في الشقّ النباتي، فيما تنتج ما يفوق 50 مليون طن من الحليب إضافة إلى مليونَيْ طنّ من اللحم، وهو ما يجعل تركيا أحد أكبر البلدان الغذائية لجهة الطلب والعرض في آنٍ معاً.

عند النظر إلى كميات الإنتاج من الموادّ الرئيسية في تركيا، يظهر أن إنتاج القمح -وهو السلعة الرئيسية التي يُعتمد عليها في صناعة الخبز والمعكرونة والبرغل، إضافة إلى منتجات أخرى مُستخدَمة في البلاد- يبلغ 20 مليون طنّ سنوياً، يصدّر منها قُرابة 7,5 مليون ليبقى من الكميات المنتجة أقل من 13 مليون طن، علماً أن حاجة البلاد تفوق 15 مليون طن سنوياً. هذا الواقع يدفع إلى استيراد مقابل بحوالَيْ 8,4 مليون طن، مما يعيد الإشارة إلى فكرة وجود فائض. هكذا يظهر من خلال (الشكل رقم 3) (6) أن المواطن التركي لا يشعر فعلياً بفجوة.

بمعنى آخر لا توجد فعلياً مشكلة خبز أو مشتقات قمح في تركيا، إلا أن التصدير يُساهم في رفع سعر الموادّ نسبياً، حيث تتحمل الصادرات كلفة نقل ورسوم كما أنها تستغرق وقتاً حتى تصل للمستهلك، مما يجعل تركيا تواجه نقصاً في بعض الأحيان، خاصة في أوقات الأزمات العالمية التي يصعب خلالها تأمين الواردات، فيما يميل التجار المحليون إلى التصدير لتحصيل مكاسب أعلى.

أما بالنسبة إلى الشعير والذرة الصفراء والبطاطا، فإن تركيا تملك فوائض فعلية في الإنتاج، كما أن الصادرات منخفضة للغاية، الأمر الذي يسمح بكفاية الأسواق المحلية.

(5) « We grow up with employment», Iskur International, 2018: bit.ly/3QxIEZM

الشكل رقم (3) - إنتاج بعض السلع الأساسية في 2021 والفجوة المتوقعة (طن)

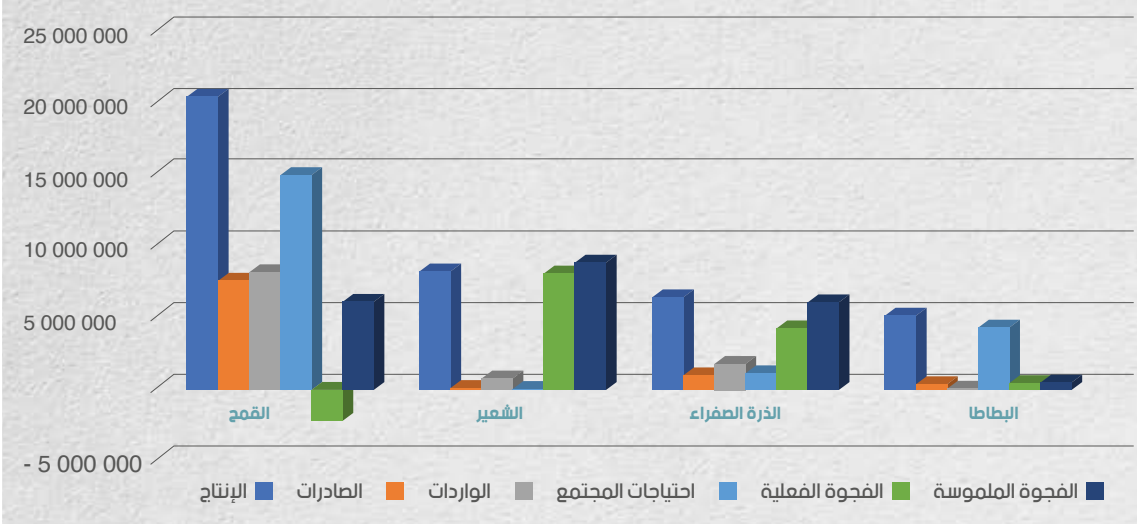

من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات الزراعة

فيما يتعلق ببعض المنتجات الفرعية المهمة، مثل السكر والشاي والعدس والحمص والفاصولياء وغيرها، فإن تركيا تملك إنتاجاً كبيراً، يبلغ بالنسبة إلى السكر على سبيل المثال حوالَيْ 3 ملايين طن، وهو ما يزيد عن حاجة السكان البالغة 2,5 مليون طن . ولكن الصادرات من السكر، التي تقترب من 600 ألف طن تضع البلاد أمام فجوة صغيرة من الناحية العملية تساهم في رفع الأسعار، خاصة في حال تأخرت الواردات التي تقترب من 200 ألف طن بالوصول إلى البلاد. هذا الأمر يشبه إلى حد كبير ما يحصل في حالة الشاي الذي يُعَدّ بمثابة المشروب الرسمي في تركيا.

الشكل رقم (4) - إنتاج بعض السلع الأساسية في 2021 والفجوة المتوقعة (طن)

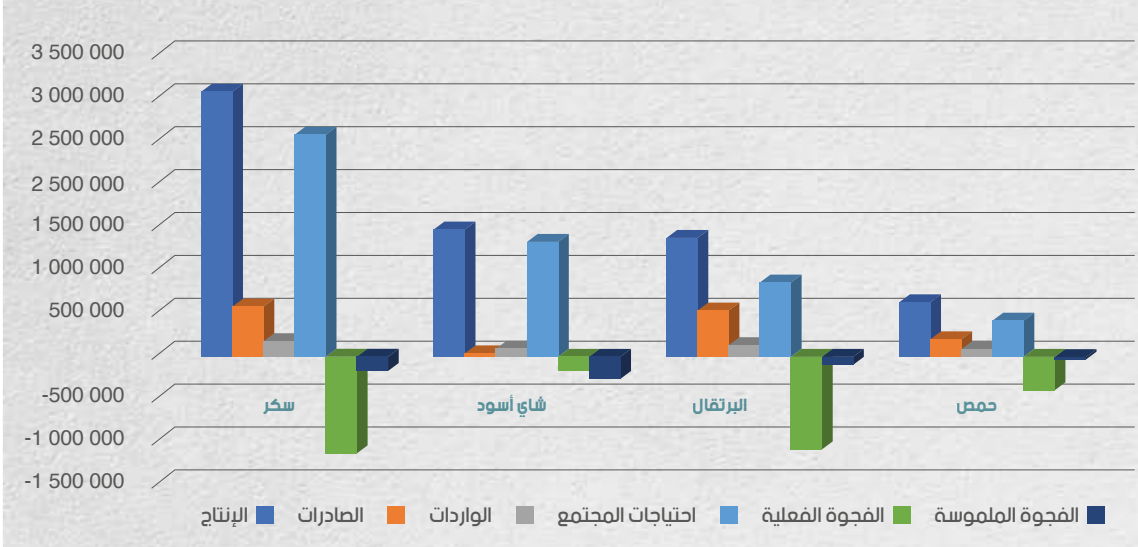

بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات الزراعة.

وفي حالة المنتجات المهمة أخرى، مثل البرتقال والعدس والأرز والفاصولياء، فإن تركيا، ورغم امتلاكها إنتاجاً جيداً، إلا أن الفجوات تبدو أكثر وضوحاً نتيجة عمليات التصدير، إذ تبلغ فجوة البرتقال الملموسة 100 ألف طن (6)، بينما تزيد الفجوة الفعلية عن مليون طن، فيما يظهر في حالة الأرز أن الحاجة أكبر من الإنتاج، علماً أنه على الرغم من ذلك، يجري تصدير جزء من إنتاج الأرز يزيد عن الثلث، ما يجعل الفجوة كبيرة نسبياً. والأمر نفسه ينطبق على إنتاج العدس الأحمر.

الشكل رقم (5) - إنتاج بعض السلع الأساسية في 2021 والفجوة المتوقعة (طن)

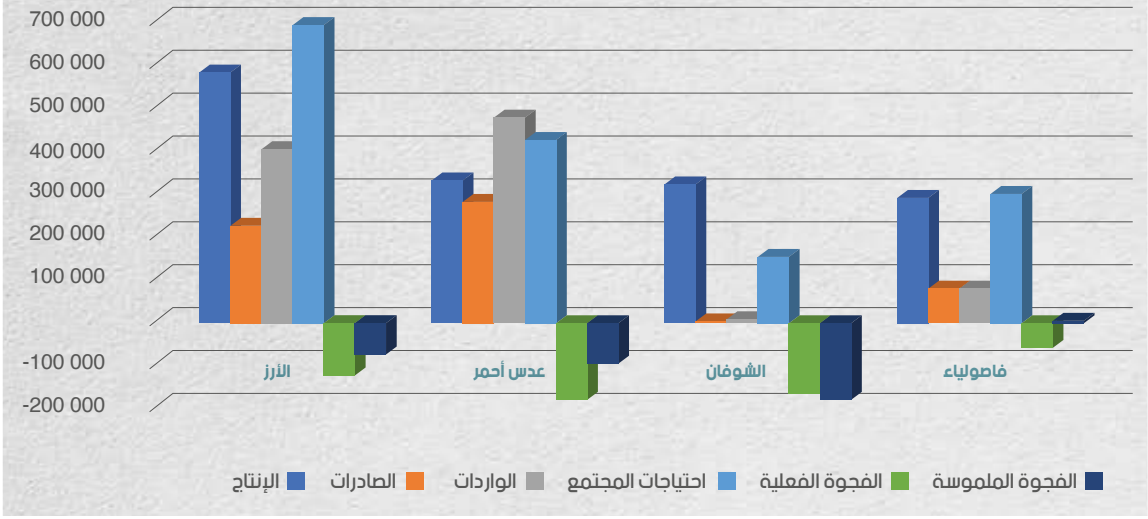

(6) بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات الزراعة.

ثالثاً: الإنتاج من الحليب والمنتجات الحيوانية

تقع تركيا على مساحة جغرافية واسعة تؤمن لها أماكن رعي وتربية حيوانية جيدة، كما يضمن لها موقعها بين عدد من البحار الرئيسية في العالم والشواطئ الممتدة صيداً وفيراً، حيث قدّر الإنتاج السمكي في عام 2021 بأكثر من 800 ألف طن (7). وتعتبر الأسماك الصغيرة (8) أكثر الأسماك صيداً من حيث الوزن بحوالَيْ 170 ألف طن سنوياً، وهي تُعَدّوجبة رئيسية في المطاعم الشعبية والفاخرة.

في الدرجة الثانية، تأتي سمكة الأسبرطة متوسطة الحجم (9)، التي تُعَدّ وجبة دسمة تفضلها المطاعم الفاخرة في تركيا، ويقترب إنتاجها السنوي من 30 ألف طن. إلى جانب هذه الأسماك، هناك أسماك زراعية تتمّ تربيتها في منشآت خاصة وأبرزها سمكة الباس (10)، التي تُعرَف بحجمها الكبير، مما يجعل المزارعين يلجؤون إلى تربيتها.

لكن رغم هذا الإنتاج الوفير، لا تُعَدّ الأسماك رخيصة الثمن، حيث يبلغ متوسط سعر كيلو سمكة الباس حوالَيْ 100 ليرة تركية (6 دولارات تقريباً).

الشكل رقم (6) - إنتاج الأسماك في تركيا خلال عدة سنوات (آلاف الأطنان)

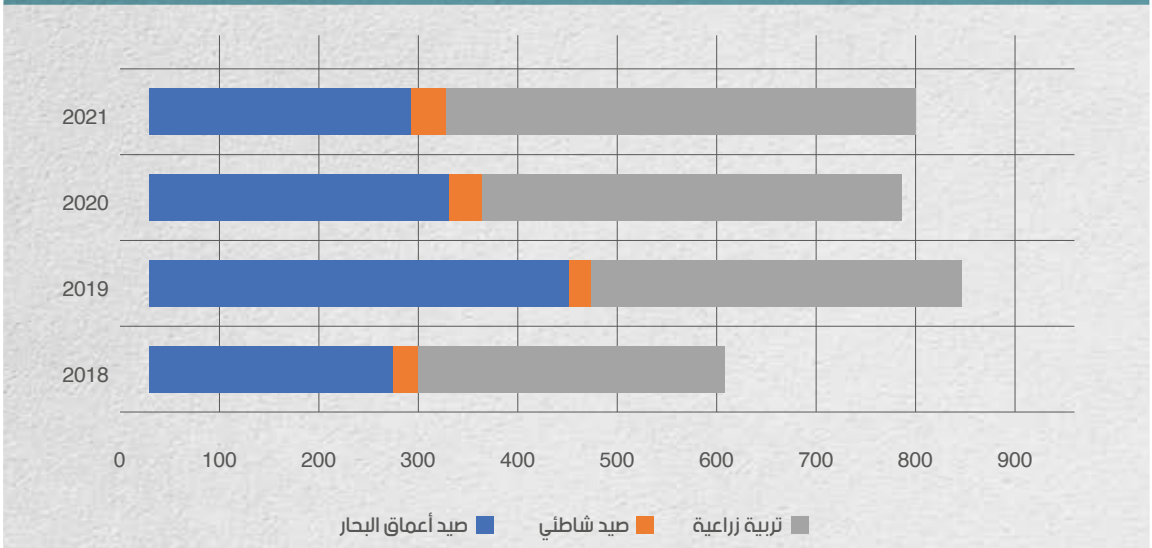

من جانب آخر، تمتلك تركيا حوالَيْ 73 مليون رأس من الماشية، فيما يقترب إنتاج اللحوم الحمراء في البلاد من مليونَيْ طنّ سنوياً، حيث تُعتبر الأبقار والعجول المصدر الرئيسي للحوم بنسبة تغطية 75% من إجمالي الإنتاج، ثم تليها الخراف بنسبة 20% تقريباً.

(7) بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات الزراعة.
(8) يطلق عليها الأتراك اسم «همسة Hamsi»، وتُعد وجبة رئيسية، فيما يعرف هذا النوع من الأسماك بالإنجليزية بـ «Anchovy».
(9) تُعرف بالتركية باسم « çaça»، وبالإنجليزية بـ « Sprat».
(10) تُعرف بالتركية باسم « Levrek».

الجدول رقم (1) - إنتاج اللحوم الحمراء والحليب في تركيا بحسب النوع خلال عامَيْ 2020 و2021 (الكمية: مليون طن)

النوع	حليب 2020	لحوم 2020	حليب 2021	لحوم 2021
إجمالي الإنتاج	23.5	1.73	23.2	1.95
الأبقار	21.7	1.3	21.3	1.4
الخراف	1.1	0.4	1.14	0.4
الماعز	0.59	0.1	0.62	0.1
الجواميس	0.1	كميات صغيرة	0.1	كميات صغيرة

بالاستناد إلى بيانات الهيئة العامة للإحصاء – تركيا

وتُعد تركيا منتِجاً كبيراً للحليب، فيما يُستخدم معظم الإنتاج في صناعة الألبان والأجبان التركية الشهيرة، حيث تصل هذه المنتجات إلى معظم دول العالم، علماً أن هناك ماركات تركية معروفة على مستوى المنطقة والعالم كماركة «بينار» (PINAR) (11).

وبالنسبة للدواجن، أنتجت تركيا 2,6 ألف طن من لحم الدجاج في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2021 (ذروة الموسم)، وأكثر من 1,6 مليون بيضة في الشهر نفسه، علماً أن إنتاج البلاد السنوي يُقدر بحوالَيْ 1,5 مليون طن من لحم الدجاج و15 مليون بيضة.

تبدو هذه المنتجات غزيرة فعلياً، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في التصدير، إذ يتم تصدير أغلب السلع التركية إلى الأسواق الخارجية، حيث تبلغ قيمة الصادرات الغذائية التركية حوالَيْ 1 مليار دولار أمريكي شهرياً، أي حوالَيْ 12 ملياراً سنوياً (12)، وهو رقم كبير لا شك أنه يجعل السوق التركية الداخلية أمام فجوة في المعروض من شأنها أن ترفع من مستوى الأسعار.

(11) تمتلك «بينار» فروعاً في مختلف الولايات التركية، ولديها معمل في جبل علي في الإمارات ومكتب ترويجي ضخم في ألمانيا.
(12) بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات التجارة الخارجية.

رابعاً: مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في تركيا

عند النظر إلى المكونات الرئيسية للسلة الغذائية بالنسبة للأسرة التركية، يظهر أنه فيما يتعلق بالقمح والفاصولياء والأرز والبطاطا، يتحقق تقريباً الاكتفاء الذاتي، حيث يُلاحظ في الشكل رقم (5) (13) أن الحمص والبطاطا والقمح والشوفان والشعير والفاصولياء هي منتجات تلامس خطّ الـ 100%. إلا أن هناك مشاكل في الذرة الصفراء وبذور دوار الشمس، التي تُستخدم في صناعة الزيوت بشكل رئيسي، إذ تظهر فيها مشكلة اكتفاء ذاتي، حيث يقع الخطّ عند مستويات أقل من 100%، وهو ما ينطبق على الصويا. ولعل هذا ما يفسر جانباً من أزمة الزيت التي حصلت في تركيا في عام 2022 عقب ارتفاع الأسعار على خلفية الحرب "الروسية - الأوكرانية"(14).

الشكل رقم (7) - نسبة الاكتفاء الذاتي المئوية في عام 2021

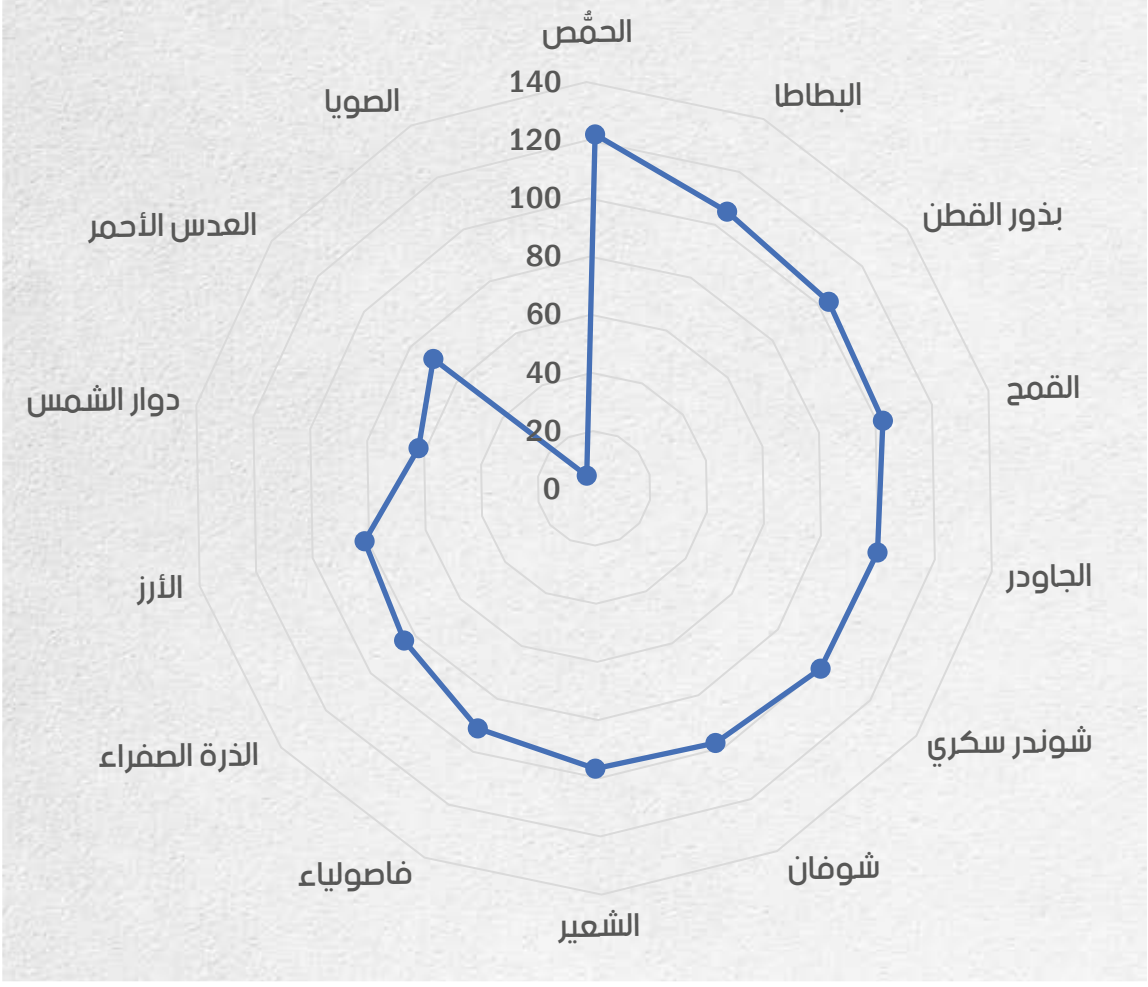

(13) من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات الزراعة.
(14) "أزمة الزيت في تركيا شائعة أم حقيقة؟"، الجزيرة نت، 2022/03/12: bit.ly/3b90Atm

خامساً: الطلب ومشاكل الأسعار

فيما يتعلق بالطلب، فإن المواطن التركي يواجه مشكلة ارتفاع في المستوى العامّ للأسعار. فأسعار الخضار والفواكه وباقي السلع الغذائية تقفز حالياً بشكل شِبه يومي. وفي نظرة إلى التغير في مستوى الأسعار على أساس سنوي (الشكل رقم 6)، يظهر أن هذه الأسعار ارتفعت بشكل كبير للغاية، حيث بلغت نسبة الارتفاع في آذار / مارس 2022 قرابة 100%.

الشكل رقم (8) - تغيرات الأسعار في السلع الزراعية على أساس سنوي منذ آذار 2020

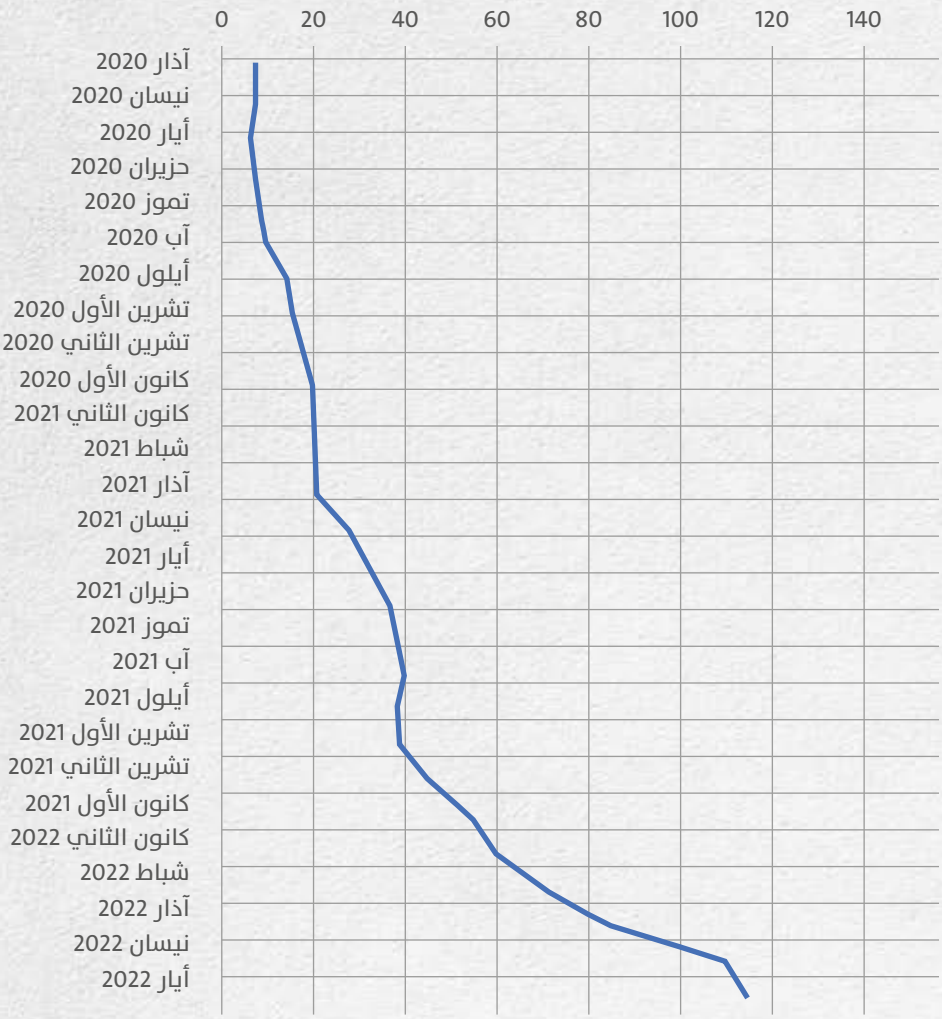

وبالنظر إلى أسعار أهم مئة سلعة غذائية في تركيا، يظهر أن أسعارها تطوّرت بشكل ملحوظ (الشكل رقم -9-)، حيث أصبحت أكثر تضخماً مع مرور الزمن. وفي نظرة على الأسعار منذ عام 2005 إلى عام 2022، يظهر حدوث تضخّم في عام 2008 في أعقاب الأزمة العالمية المالية، قبل أن تعود الأسعار إلى الانحسار نسبياً، علماً أنها لم تَعُدْ إلى ما كانت عليه قبل الأزمة. وحصل تضخّم آخر في عام 2014 على أثر الأزمة الاقتصادية في تركيا، ومن ثَمّ جرى انحسار بسيط في عام 2016، ولكن الأسعار ظلت مرتفعة مقارنة بعام 2013 وما قبله. وظهر التضخم الأكبر في عام 2018 ثم في عام 2021، واستمر حتى الربع الأول من عام 2022 كما هو واضح في الشكل (7).

الشكل رقم (9) - أسعار السلع الأساسية في تركيا بين 2005 و 2022

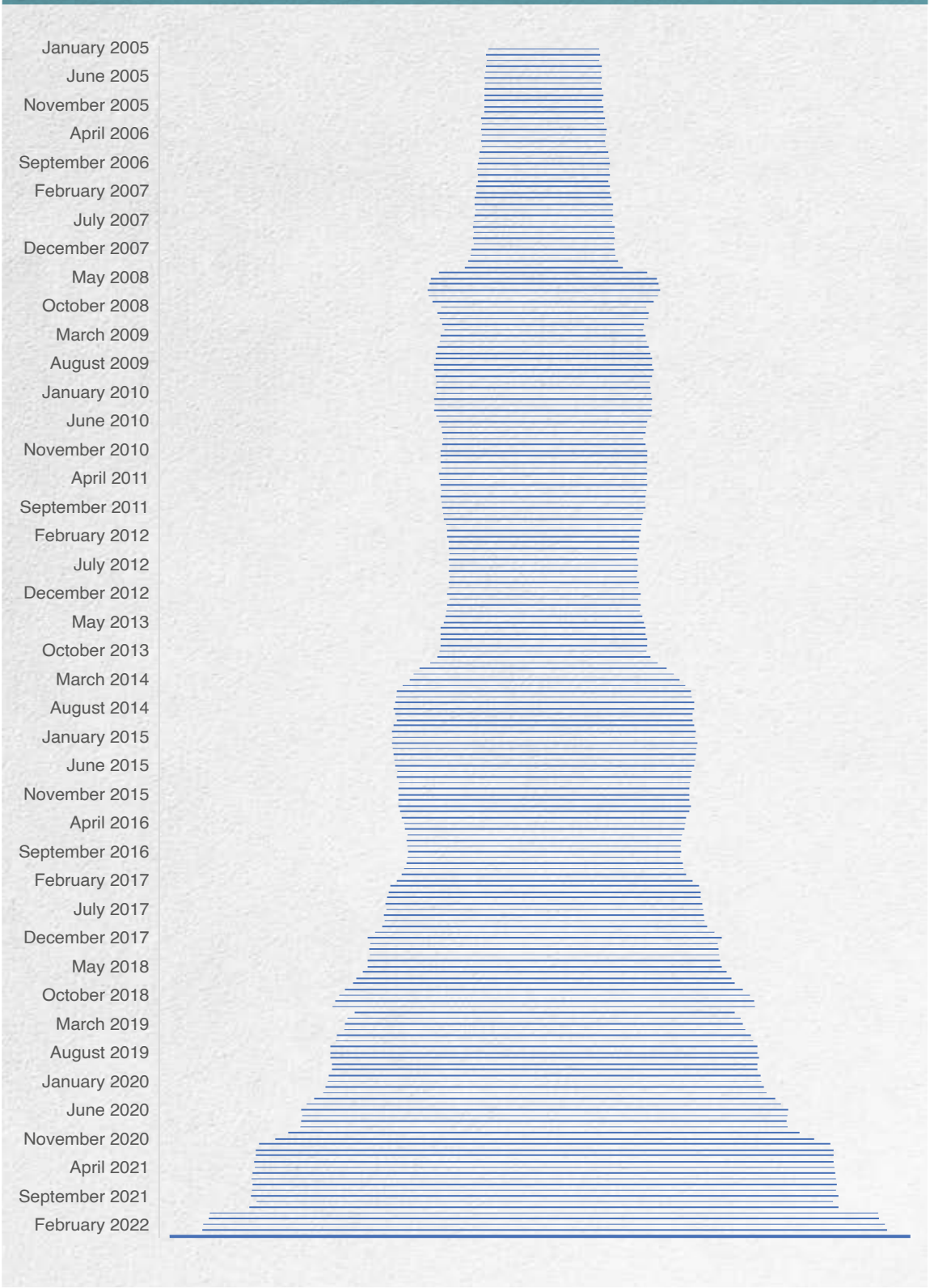

من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الهيئة الإحصائية التركية، قاعدة بيانات الزراعة.

سادساً: أسباب الأزمة في تركيا

يظهر من التحليل السابق، في سياق كل من العرض والطلب، أن أبرز أسباب أزمة الغذاء التي تنعكس على الأسواق في تركيا، يمكن أن تتركز في النقاط الآتية:

1. **مشكلة العرض:** من المُلاحَظ أن إنتاج السلع الغذائية التركية، سواء في جانب الإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني أو حتى المواد المصنعة على أساس هذين النوعين، يعتبر كبيراً نسبة لباقي دول المنطقة، علماً أنه يسدّ أغلب الاحتياجات المطلوبة من قِبل السكان في تركيا، بل يفيض أحياناً على هذه الاحتياجات. إلا أن المشكلة تكمن في عملية تحويل هذا الإنتاج إلى معروض في الأسواق، إذ تمر السلع المُنتَجة بمراحل، حيث يذهب بعض منها إلى قطاع التصنيع وجزء آخر إلى قطاع التصدير، ليُعرض الباقي في الأسواق، الأمر الذي يخفض من كميات المعروض بشكل ملحوظ.

2. **أزمة الطلب:** على جانب الطلب، يُلاحَظ أن الأزمة تتمثل في ارتفاع حادّ في الأسعار ناجم عن تضخّم متواتر، حيث يفقد المواطن قدرته الشرائية الاعتيادية بشكل شهري، مما يُضعِف قدرات الأسرة على تحقيق اكتفائها، وبالتالي تنشأ الأزمة الغذائية. الحديث يعني أن معروضاً من السلع متاح بنسب مرتفعة لمعظم السلع الأساسية، ولكن القدرة الشرائية تمنع تحوّل هذا المعروض إلى طلب خاصّ باحتياجات الأسرة.

خلاصة

مـن المُلاحَظ أن مـا تقوم به الحكومة التركية يصبّ في مصلحة دعـم الإنتاج الزراعي، حيث تقدم الحكومـة معونـات لهذا الإنتـاج ولتربية الحيـوان (15). كما أن القطاع الخـاصّ التركي يعمل على اقتناص الفرص الخاصة بأزمة الغذاء العالمية لزيادة المعروض وتلبية الاحتياجات سـواء من خلال اسـتثمارات زراعيـة خامّ أكبر أو من خلال اسـتثمارات صناعيـة معتمدة على الزراعـة. وبالتالي، فإن المعروض الزراعي الخاص بالسـلع الرئيسـية في تركيا يتوقع أن يسـتمر في الارتفاع بنسـب صغيرة تقتـرب من 1%. وربما يكون هذا الإنتاج ثابتاً في بعض السـلع. وفي كِلتـا الحالتين، فإن المعروض سـيبقى مقبولاً لجهة قدرته على تلبية الاحتياجات الأسـرية. وسـتعوق هذا المعروضَ مسـألتان رئيسيتان في المستقبل القريب، ألا وهما:

- **مشكلة التصنيـع:** تتمثـل هـذه المشـكلة في تخصيص مزيـد من الإنتـاج الزراعي لمصلحة الصناعـات، وبالتالي يتمّ تغيير شـكل المادة المطلوبـة وإضافة قيمة إليها، ممـا يجعلها بخلاف توقّعات الأُسَر من ناحية المادة الأولية ومن ناحية السعر، ولكن هذا الأمر ينتج من جانب آخر مزيداً من السلع الغذائية.

- **مشكلة التصديـر:** تهتـم تركيا بشـكل كبيـر بالتصدير نظراً لكون المنتجـات التركية تتمتع بميزات متنوعة، من بينها أنها منتجات حلال (16)، مما يجعل المهتمين بهذا النوع من المنتجات، وهـم كثر في العالم، يرفعون الطلب عليها. كذلك فإن أسـعار المنتجات التركية تُعَدّ أقل مقارنة بأسـعار السـلع الأجنبية، مما يزيد كذلـك الطلب عليها. وبالتالي فإن السـلع في الأسـواق الداخلية ستكون أقل في كِلتا الحالتين.

بالتأكيد إن تخفيض الصادرات لا يُعَدّ حلاً لمشـكلة زيادة العرض في الأسـواق الداخلية، ولن يشكل فائـدة للاقتصـاد. بل بالعكس. وبالتالـي فإن الحلول في جانـب العرض تتعلق بزيادة الاسـتثمارات الزراعيـة في تركيا عَبْر اسـتغلال الفـرص المتاحة بانخفاض المعـروض العالمـي. فتركيا يمكن أن تُشـكل اليوم بديلاً مقبولاً لبعض المسـتثمرين في الزراعة لناحية الإنتاج النباتي والحيواني. ولا بُدّ مـن تسـويق وترويج هذه المسـألة على خلفيـة التعاون الاقتصـادي مع دول المنطقـة. كما أن الاسـتثمار التركي في مجال الزراعة في دول إفريقيا ودول الجوار يُعَدّ مسألة مهمة، ولا بد لتركيا أن تستثمر نفوذها المتحقق على خلفية المكاسب السياسية والعسكرية.

(15) للمزيد حول الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، راجع: وزارة الزراعة والغابات التركية، الدعم الزراعي: bit.ly/3be2IQF
(16) للمزيد حول نموذج تصدير السلع الحلال، راجع: تحليل النموذج الاقتصادي التركي في مواجهة النماذج الاقتصادية في الشرق الأوسط، خالد التركاوي وكيندة التركاوي، مجلة لباب، العدد 13، ص 113، شباط / فبراير 2022: bit.ly/3tTYpR9

وعلى جانب الطلب، فإن الأسعار على ما يبدو نعم، ستستمر في الارتفاع في تركيا، في المدى المنظور، نظراً لوجود حالة تضخمية واسعة نسبياً ومرتكزة على أسباب هيكلية في الاقتصاد التركي. وبالتالي، فإن القوة الشرائية للأُسَر التركية ستنخفض مع مرور الوقت. على المدى المتوسط، من المتوقع أن يعود المستوى العامّ للأسعار للاستقرار، وبالتالي ثبات كل من الأسعار والقدرة الشرائية، ولكن دون تراجُع يذكر في تلك الأسعار أو أي زيادة تُذكَر في القدرة الشرائية، مما يعني أن البلاد ستبقى أمام أزمة غذائية تمثل عوامل الطلب جزأها الأهم.

في هذا الجانب، تقع على عاتق البلديات في تركيا مسؤولية تأمين مستلزمات الأُسَر الأشد احتياجاً كالأرامل والأيتام والمُعاقين والأشّد فقراً. كما أن حلول معالجة التضخم التي تتخذها الحكومة عَبْر النموذج التركي الذي أُعلِنَ عنه في الفترة الأخيرة، والمتمثل في تشجيع الادّخار وتحويله إلى استثمارات، تزيد من الإنتاج وتعزز التوظيف، وهي سياسة قد تُفلِح على المدى المتوسط أي خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، مما يُعزّز من قدرات تركيا الإنتاجية ويُحسّن من الرواتب ويخفض البطالة، لتعود بالتالي الأسعار إلى الانخفاض نسبياً.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net